تطور السياسة الامريكية العالمية وتاثيرها على مستقبل النظام الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي"

بحث أعد استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم السياسية

إعداد رولا محمد سوبرة

الفصل الثاني

الهيمنة والتأثير على النظام الدولي

مقدمة:

منذ أن وجدت الكيانات السياسية وهي تتصارع من أجل القوة والبقاء والهيمنة، وبعد تبني تلك الكيانات الأيديولوجيات السياسية في المجتمعات الخاصة بها، بدأت صراعاً من أجل الهيمنة والانتشار، فسقطت أيديولوجيات واستمرت أخرى في حروب عالمية ودولية. وبعد انتهاء الحرب الأيديولوجية التي دارت ما بين الاتحاد السوفيتي المسبق والولايات المتحدة سنة 1989م، فقد هيمنت وتفردت الولايات المتحدة على الكون بإيديولوجيتها الليبرالية المنتصرة. ثم نظر مفكريها للمخاطر التي قد تواجه الهيمنة الأمريكية، فكان مضمون هذه المخاطر "صدام الحضارات العالمية" فبدأ النظام الدولي السياسي بقيادة الولايات المتحدة بالتحول نحو فترة جديدة من الهيمنة عنوانها صدام الحضارات.

المبحث الأول: العالم بين النظام الدولي والهيمنة:

المطلب الأول: مفهوم الهيمنة:

يعدّ مفهوم الهيمنة واحد من أهم المفاهيم في علم العلاقات الدولية، وبالرغم من كونه لم يحظ بقدر كافٍ من الدراسة لكنه يجسد أبرز مفاتيح تفسير فهم العديد من ظواهر العلاقات الدولية. إضافة إلى ذلك هناك اهتمام من قبل المتخصصين في مجال دراسة نظريات العلاقات الدولية بتحديد إطار نظري لمفهوم الهيمنة استناداً إلى كل منظور لاسيما المدارس التقليدية منها، ونعني بهذا كل من النظريتين

الواقعية والليبرالية .لقد اختلفت هاتان النظريتان في الفروض الرئيسة ولكنهما قد اتفقتا على أهمية وجود مهيمن لضمان استقرار النسق الدولي، فكانت بذلك نظرية الاستقرار الهيمني في كل من النظريتين الواقعية والليبرالية .هذا من جانب، ومن جانب آخر من غير الإمكان إغفال مدى الإسهام الذي قدمته النظرية النقدية في هذا الخصوص .وخاصة الاتجاه الذي قدمتهكل من الجرامشية وأيضاً الجرامشية الجديدة في نطاق مفهوم مصطلح الهيمنة .ومن الجدير ذكره أن مصطلح الهيمنة ومفهومها يعد من المفاهيم التي اختلف في تعريفها الباحثون وفي تفسيرها وأيضاً ف تحديد أبرز مظاهرها. وبالرغم من اتفاق البعض على عدّ بريطانيا ومن ثم الولايات المتحدة بمثابة المهيمن في كلا القرنين التاسع عشر والعشرين، لكن هنالك مواضع اختلاف بارزة بين هؤلاء الدارسين[1].

حيث تنحدر كلمة الهيمنة من الكلمة اليونانية hegemonia ، وهي كلمة تشير إلى" الحكم أو الأمر"[2].

ويعرف معجم ميريام وبستر الهيمنة على أنها " النفوذ أو السلطة على الآخرين "[3] ويركز هذا التعريف على الاختلاف الواضح في القوة وعلاقات السيطرة بين فاعلين ليسوا متساوين في القوة

.ومن الناحية التاريخية كان مفهوم الهيمنة يشير إلى" القيادة أو الحاكم ذو السيادة ." وثم توسع المصطلح ليتضمن " السيطرة العسكرية والاقتصادية والسياسية لدولة قومية على أخرى" .ويرى هيرمان Herrmannأن" الهيمنة إنما ترتبط بمفاهيم القوة والأيديولوجية والصراع"[4]

---

[1]) خليل، مروة.(2020). مفهوم الهيمنة في نظريات العلاقات الدولية. كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية. جامعة الاسكندرية. مصر. ص76

[2]) Comor, Edward.(2016). **Hegemony**, The International Encyclopedia of Political Communication, First Edition, p. 1

[3]) خليل، مروة.(2016) مرجع سابق . ص79

[4])Keaney, Michael(2013). **Globalization, Hegemony and Perspective** Political Studies Review, Vol.13 p. 66.

ويمكن القول إن مصطلح الهيمنة يرتبط بالسيطرة وصعود وتراجع قوة الدول[5]. ويعرف لين سكوت Len Scottالهيمنة على أنها: " السيطرة السياسية و/أو الاقتصادية على منطقة ما من قِبل قوة عظمى"[6].

ويرى البعض أن الدولة المهيمنة هي: " دولة مسيطرة في ضوء الموارد المادية للقوة، حيث تحقق لذاتها الأمن في بيئة فوضوية، وذلك من خلال تصرف أحادي لتحقيق مصالحها القومية، وتستمر بالإكراه وباستخدام القوة العسكرية عند الضرورة." ويرى لايك Lake أن " المهيمن لابد أن يغير سياسات الدول الأخرى في سبيل تحقيق أهدافه"[7].

ويعرف روبرت كوهين الهيمنة على أنها: " التفوق في الموارد المادية، وأن القوى المهيمنة لابد أن تسيطر على كل من :المواد الخام ورأس المال والأسواق، ولابد أن تحوز القوة المهيمنة على ميزات تنافسية في إنتاج بضائع عالية القيمة .ويرى جيلبين أن الهيمنة هي: " السيطرة على الدول الأقل قوة في النسق الدولي"[8].

الفرع الأول: نشأة الهيمنة وتطورها:

ترجع الأصول اللغوية للهيمنة"hegemony " إلى المفردة الإغريقية القديمة" egomonia " وهي متواجدة في اللغة العربية غالباً من الجذر نفسه من خلال مفردة الهيمنة [9]. وكان العصر اليوناني الكلاسيكي قد شهد أول ظهور لفكرة الهيمنة، فقد استخدم أرسطو هذه الفكرة لكي يشير إلى القيادة بين أطراف متساوية، ولخدمة غايات جماعية، بينما استخدم فكرة الاستبداد كنقيض للهيمنة للإشارة إلى

---

[5]) Ozcelik, Sezai.(2005). Neorealist and Neo-Gramscian Hegemony in International Relations and Conflict Resolution During 1990s, Ekonomic ve Sosyal Arastimalar Derigis,. P.89

[6]) Scott, Len.(1997). **International History 1945-1990**, in: John Baylis and Steve Smith, The Globalization of World Politics, Oxford University Press. P. 74

[7]) خليل، مروة.(2020). مرجع سابق. ص80

[8] (Ozcelik, Sezai.(2005). . p. 92 مرجع سابق

[9] Ayubi , Nazih N. (1995). , ***Over-stating the Arab State,*** London, I.B. Tauris, ,p.6

توظيف القائد لسيادته على الآخرين من أجل مصالحه الذاتية .فالهيمنة في الاستخدام الأرسطي و تشير إلى الحكم المؤلف من مواطنين أحرار ومتساوين ، أما نقيض هذه الكلمة فهو الاستبداد الذي يتجلى في علاقة الإكراه التي يمارسها الزعيم على العبيد. من الواضح أن التقسيم الأرسطي يجسد امتدادًا لتصنيفه للأنظمة السياسية، والذي قام على أساس منطق التضاد"binary opposition " ، والذي بموجبه يكون أحد أشكال الحكم مشروعاً وصالحاً، بينما يكون الآخر إفساداً له .وتقوم هذه المعارضة الأرسطية على أساس معيار المصلحة التي يتوخى شكل الحكم تحقيقها، وبالتالي فإن الملكية هي: " النظام السياسي الذي يحكمه فرد واحد لخدمة جموع الناس" ، أما الطغيان فهو: " النظام السياسي الذي يحكمه فرد واحد لخدمة مصلحته الذاتية" .وكذلك الأمر بالنسبة لأشكال الحكم الأخرى، فهناك الألجارشية "Oligarchy–القلة الجشعة" هي فساد للحكم الارستقراطي "القلة المتميزة" إلخ. .

ولقد قام المفكرون اليونانيون القدماء، من داخل هذا التقسيم الأرسطي، بتطوير مفهوم" الهيمنة " لتوصيف القيادة المنوطة بدولة كبيرة في حلف عسكري تم تشكيله على أساس طوعي بين مجموعة من الدول بما يخدم مصالحها الجماعية، لتمييزه عن مفهوم " الامبراطورية " والذي استعملوه ليصفوا الحالة التي يكون فيها التحالف بين الدول مسخراً لخدمة الدولة الأكثر قوة فيها .فالهيمنة عندهم تشير إلى وجود ندية بين دول حليفة على الرغم من التفاوت في حجمها وقدراتها، وتتجلى هذه الندية في توجيه هدف التحالف نحو تحقيق المصلحة المشتركة للأفراد الأعضاء به .بينما "الامبراطورية" فهي لا تعدو أن تكون إلحاقًا من قبل الدولة الأكبر في التحالف للدول الأصغر، وتسخيره لخدمة مصالح هذه الدولة الأكبر[10] .

الفرع الثاني: أنواع الهيمنة في نظريات العلوم السياسية:

[10]) Haugaard, Mark, and Lentner, Howard H.,(2006). ***Hegemony and Power,*** New York, Lexington. pp. 24-26

أولاً: الهيمنة في النظرية الواقعية:

إن الفكر التقليدي للنظرية الواقعية يرى النسق في صورة فوضى دولية، والبيئة الدولية يُنظر لها على أنها نتيجة لتوازن التفاعلات بين الدول التي تتنافس على الأمن في نسق من الدول يتصف باللامركزية هذا ويؤمن الواقعيون البنيويون أنّ الدول قد تشن الحرب لأي سبب كان، مما يجعل من غير الإمكان وضع نظرية تشير إلى عامل واحد كسبب أساسي للحرب .ومما لا شك فيه أن الدول تشن الحرب لكي تكسب القوة ولتدعم أمنها إزاء الدول المنافسة .ولكن الأمن ليس دائماً العامل الحاسم في اتخاذ قرار الحرب، فالاعتبارات الأيديولوجية والاقتصادية أحياناً. تغلب [11]

ففي الواقعية الكلاسيكية نلاحظ أن غالبية أدبيات العلاقات الدولية تفهم الهيمنة على أنها" حالة اللامساواة بين الدولة المهيمنة وغيرها من الدول، أي حالة عدم توازن القوة في النسق الدولي، حيث تحصل دولة واحد على القوة وتمارس القيادة أو السيطرة على النسق الدولي ." ويشار إلى هذه الدولة على أنها القوة المهيمنة أو القوة الامبريالية" التوسعية ." والعامل الذي قد يضمن تفوق القوة المهيمنة قد يكون – وفق مورجانثو– الموقع الجغرافي أو الموارد الطبيعية أو الصناعة، أو الموارد المالية والاقتصادية أو جودة الجهاز الديبلوماسي والتقدم التكنولوجي، ويضاف لذلك السكان نوعاً وكماً ، ولا نستثني بطبيعة الحال الإمكانات العسكرية.

أما من وجهة نظر الواقعية الجديدة تظهر التغيرات البنيوية عند حدوث تغير مفاجئ وغير متوقع وغير منتظم في علاقات القوة بين الدول الكبرى في النسق الدولي . وبمعنى آخر فإن أي نسق دولي إنما يخرج من عباءة نسق آخر، وغالبية حالات التحول النسقي أتت بصورة حرب عالمية أو إقليمية.

---

[11]) Mearsheimer, John J. (c.) .(2014). **Anarchy and the Struggle for Power**, **The Tragedy of Great Power Politics**, in: Colin Elman and Michael A. Jensen, Realism Reader, Routledge, London,p. 102.

ويضيف البعض أن الهيمنة تقوم عندما تتخذ الدولة موقعاً في تصنيف الدول يفوق بقية الدول، الأمر الذي يسمح لها بتمرير قواعدها للدول الفرعية، وحيث يؤدي الخوف من استخدام القوة دوراً محورياً، لكون الفاعل المهيمن قد يعاقب من لا يمتثل لتلك القواعد من فئة الدول الأقل قوة[12]

علاوة على ما سبق يمكن القول بأن الهيمنة في الواقعية ترتبط بالعناصر الآتية:

- إن المهيمن يرتبط بالدول الأخرى أعضاء النسق ارتباطاً عقلانياً.
- تنزع الأنساق المهيمنة للظهور في إطار المصالح.
- لابد من أخذ القوى الأخرى " المتوسطة " في الاعتبار عند تحليل الأنساق المهيمنة، من حيث إمكانياتهم المادية وتمكينهم من المساهمة في النسق.

ثانياً: الهيمنة في النظرية الليبرالية:

لقد وضعت" معاهدة وست فاليا" نسقاً دولياً ساد في الفترة ما بين منتصف القرن السابع عشر وحتى أواخر القرن العشرين، وأكدت على مركزية مكانة الدولة .ولكن متغيرات العالم المعاصر أظهرت أن هناك منظمات دولية تسعى إلى الاضطلاع بمهمة إدارة الشؤون الدولية الأمر الذي أدى إلى اشتراك عدد من الفاعلين من غير الدول في إدارة الصراع الدولي.

ويهتم" أيكنبري" بالطرق المتنوعة التي أوجدت بها الدول القائدة النظام الدولي .ولا يستثني من ذلك الولايات المتحدة والنظام الأمريكي الليبرالي العالمي المهيمن .ويركز على الظروف والعوامل التي أدت بالدول الكبرى إلى رغبتها في بناء نظام دولي معرف القيود والفرص والأدوات التي ساعدت على ذلك . ويرى أنه لكي تضمن بقاء واستمرار أي نظام فيجب توفر 3 مظاهر هي:

---

[12]) مرجع سابق، ص 103

1- الاستناد إلى القوة، بقيادة دولة واحدة أو أكثر.

2- معيار لشرعية الحكم والمؤسسات التي تنشأ في النظام.

3- يجب أن يوفر النظام وظيفة للدول المشاركة .أي أن يكون لها أدوار في النظام الدولي[13].

ومن غير شـك أن الولايات المتحدة تمتلك رصـيداً لا يضـاهى من القوة الناعمة التي تتجلى في الديمقراطية، والثقافة الشـعبية المنتشـرة في كل أرجاء العالم، وموقع القيادة التي تتبوؤها في المنظمات الدولية .الأمر الذي قاد إلى شكل من أشكال الهيمنة، هي" الهيمنة الإقناعية." وتمثل صـورة "الهيمنة الإقناعية – أو الخيّرة " كما يسميها بعضـهم – في أن الدولة المهيمنة تأخذ على عاتقها مسؤولية فرض الاستقرار في النسق الدولي .ويؤكد أيكنبري أنَّ " الهيمنة الأمريكية قد بُنيت على عقد هوبز"، بمعنى إن الدول الأخرى وخاصـــة أوروبا الغربية قد ســـلمت مقاليد الأمور إلى الولايات المتحدة، تماماً مثل الأشخاص لدى هوبز في حالة الطبيعة الذين يُنشؤون سلطة عليا طوعياً للدولة .ووفق كيندلبرجر، فإن النسـق الاقتصـادي الدولي يسـتقر عندما يحقق خمسـة عوامل: " أسـواق مفتوحة، إقراض طويل الأجل، نظام معدل فائدة ثابت، تعاون على مسـتوى السـياسـات الاقتصـادية الكلية، وأخيراً وجود ملجأ أخير الإقراض" .وأكد كيندلبرجر أن القيادة المهيمنة مطلوبة لأنها تأخذ على عاتقها مسؤولية إحلال الاستقرار النسـقي .واسـتناداً لهذا الرأي فإن الكسـاد الكبير في 1929 كان بسـبب عدم وجود رغبة لدى الولايات المتحدة آنذاك في القيادة نتيجة تراجع الهيمنة البريطانية أما كوهين فيرى أن" القوى المهيمنة لابد أن تحوز المواد الخام رأس المال والأسواق، والوصول إلى ميزات تنافسية في إنتاج سلع عالية القيمة"[14].

---

[13]) Ikenberry , John.(2018). **The End of Liberal International Order?** International Affairs, Vol. 94, No.1, p. 43.

[14]) Dirzauskaite , Goda and Nicola Cristinal Ilinca, **Understanding Hegemony in International Relations Theories**, Alborg University,p. 29

تطور السياسة الامريكية العالمية وتاثيرها على مستقبل النظام الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي

من وجهة نظر ليبرالية، يعتبر العامل الاقتصـادي حجر الأسـاس لتحقيق المكانة السـياسـية للقوة المهيمنة .فأثناء الهيمنة البريطانية، كانت بنية القوة متعددة القطبية .كان هناك أكثر من 4 قوى تؤدي أدواراً فعالة في العلاقات الدولية .أما في النسق الثنائي فقد عدت أمريكا الاتحاد السوفييتي بمثابة دولة هيمنة فرعية، والصين ومنطقة المحيط الهادي الآسيوي بمثابة المنافس في السياسة الدولية وفي الاقتصاد وعلى الرغم من التأكيد على العامل الاقتصـادي إلا أن كوهين يعترف بأهمية توفر القدرات العسـكرية للمهيمن، وذلك في سبيل حماية الاقتصاد السياسي الدولي من تدخل أي منافس

لقد أثارت البنية السياسة الثنائية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، والنسق الإقليمي ثلاثي القطبية في آسيا بعد 1963 تحدياً للسياسة الخارجية الأمريكية وللاقتصاد الأمريكي .وكانت الولايات المتحدة لديها نية من أجل السيطرة على قوى الاقتصـاد العالمي في العالم الغربي، وقبلت الولايات المتحدة بعد الحرب تواجد تحدي عسكري من الاتحاد السوفييتي على اعتبارها مشكلة ما بعد انتهاء الحرب .وكان من الضروري" جر" اقتصاد ألمانيا واليابان إلى عالم الاقتصاد الأمريكي من أجل ضمان بقاء أمريكا الدولة المهيمنة على الاقتصاد العالمي والسياسة الدولية . ومن الجدير ذكره أن اقتصاد هاتين الدولتين لم يكن ضـمن عالم الاقتصـاد الأمريكي قبل الحرب . ولقد قامت أمريكا بتبني الفكرة التي تقضـي بأن العامل الاقتصادي كان هو السبب في حدوث الحرب العالمية الثانية، وأن الفشل في تصحيح الاقتصاد الدولي بعد انتهاءالحرب العالمية الأولى وصعود كتل تجارية منافسة قد قاد إلى الحرب العالمية الثانية، إضافة إلى أن الفشـل في إعادة الصـناعة الألمانية والفشـل في ضـمها إلى اقتصـاد عالمي أكبر كان خطأً استراتيجياً بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى .كما مثلت المشكلات الاقتصـادية والحظر الاقتصـادي

على" اليابان من قِبل أوروبا ومنطقة جنوب شرق آسيا " في الثلاثينيات سبباً لوقوع الحرب العالمية الثانية في عام 1941 . [15]

لقد تزامن التميز الأمريكي العالمي مع التراجع البريطاني اقتصادياً وسياسياً . لقد حاول" ونستون تشرشل" الإبقاء على نفوذ بريطانيا أمام الولايات المتحدة الصاعدة وإحداث التوازن في علاقاتها مع حكومات أوروبا وأمريكا، ولكن سياساته لم تؤت ثمارها، وقد قامت الولايات المتحدة بالفرض على بريطانيا أن تتعامل مع مؤسساتها وإحداث تغييرات في السياسات الاقتصادية وقد امتثلت بريطانيا لهذا كله، فجرى التعامل مع الأزمات الاقتصادية العالمية عن طريق الولايات المتحدة، والأزمة الاقتصادية عام 1973 أفضل مثال على هذا من هذا الجانب، ومن جانب آخر قامت الولايات المتحدة بدعم النشاطات الاقتصادية وقامت بإنشاء المنظمات الاقتصادية الدولية في أوروبا الغربية في الأربعينيات والخمسينيات، مثل: "خطة مارشال ومنظمة الفحم والفولاذ الأوروبية وغيرها" ، كل ذلك كان لغاية منع ألمانيا وأوروبا الغربية من أن تقع تحت وطأة الاتحاد السوفييتي .وكانت هذه السياسة مهمة من أجل تقوية المكانة الأمريكية في أوروبا ومنع ألمانيا من أن تنخرط في الاقتصاد الروسي ،وكانت نهاية الحرب الباردة بمثابة الفرصة لإعادة تنظيم العالم، والتأكيد على بعض العمليات، ومنها أن كان تفرد السوق الرأسمالية الغربية والديمقراطية مدعوماً بتقدم تكنولوجي شيئاً غير مسبوقوهو ما تم تسميته بالعولمة، وبمعنى آخر "هيمنة الليبيرالية عبر القومية".[16]

المطلب الثاني: مفهوم النظام الدولي :

[15]) Yazid, Mohamed(2015). **The Theory of Hegemonic Stability**: Hegemonic Power and International Political Economic Stability, Global Journal of Political Science and Administration, Vol.3, No.6, p. 76

[16]) خليل، مروة. (2020). مرجع سابق. ص114

النظام له العديد من المعاني في سياق السياسات الدولية ، النظام هو : " مجموعة القواعد والمعايير والأعراف التي تحكم العلاقات بين الجهات الفاعلة الأساسية في البيئة الدولية والنظام نمط مستقر ومنظَم للعلاقات بين الدول، يتضمن مزيجًا ما من الأمور، تشمل من بين جملة أمور أخرى المعايير الناشئة ومؤسسات وضع القواعد والمنظمات أو الأنظمة السياسية الدولية". فالسمة التي تميز أي نظام تتجلى في استقراره وتنظيمه ، و يتسم النظام عن الفوضى أو العلاقات العشوائية بدرجة ما من النمط والتنظيم.

وكذلك عرف إيكنبيري (2001– ص23) النظام على أنه: " مجموعة من الترتيبات الحاكمة بين الدول، وتشمل قواعدها ومبادئها وأعرافها الأساسية، ويمكن أن تمثل المفاهيم النظرية الراسخة للمؤسسات والأنظمة مقومًا أساسيًا للنظام بيد أنها ليست مرادفة له .ويمكن بناء الأنظمة من مجموعة من التحالفات والمنظمات(العرفية وغير العرفية، الرسمية والخاصة) والقواعد والمتطلبات(الموضوعة بمعاهدة أو بوسائل أخرى)والمعايير(الطارئة في بعض الأحيان والمدروسة في البعض الآخر) "

وإن فكرة النظام الدولي ليست بالفكرة الجديدة فقد دعا "**دانتي الليجييري Dante Alighieri** " سنة 1315 بأهمية توحيد السلطة والقضاء على انتشار مظاهر الفوضى من خلال قيام حكومة عالمية تسعى إلى إنهاء التقسيمات القائمة التي غدت سبباً للصراعات والنزاعات المختلفة، بينما انطلق المفكر" **أمريك كروشيه**" من أهمية القضاء على كافة المظاهر المتنوعة التي تكون عائقاً في وجه التنظيم الدولي، واعتقد أن هذا يتم تحقيقه عن طريق تواجد عالم منفتح على بعضه البعض، وتنتهي منه الحواجز والخلافات مهما كان سببها، واقترح التخلص من مبدأ السيادة الذي يساهم في تشتيت المجتمع الدولي،

ونلاحظ مما سبق أن أفكار أمريك كروشيه هي منسجمة أكثر من غيرها مع الأوضاع الراهنة وأكثر مناسبة لقيام شكل من أشكال التنظيم الدولي الذي يتضمن بالإضافة إلى دول القارة الأوربية وأيضاً مناطق العالم

كلها، كما ذهب المفكر الألماني" **فيلهلم ليبنش Gottfried Wilhelm Leibniz** " نحو خطوات متطورة في تحديده لمعنى مصطلح التنظيم الدولي فقد رأى أن السلم العالمي ليس مجرد منع حدوث المنازعات أو التخلص من الخلافات، أو منع البلدان من استعمال القوة، بل إن السلم الحقيقي لا بد أن يقوم بالاستناد إلى تنظيم دولي وظيفته أن يخضع المنازعات إلى أسس وقواعد تُحَلْ وفقها، وطرح في سنة 1670 فكرة إقامة تنظيم دولي يشمل كافة الدول ضمن القارة الأوربية مدعماً اياها بالعلوم والثقافة كأسباب تساعد على ترسيخ قاعدة من الوعي الذاتي تساهم في تحقيق الأفكار الخاصة به.

فترسيخ النظام في المجتمع الدولي يقوم من خلال الصراع ضد الفوضى، وكل مسبباتها ومؤثراتها كما يهدف إلى ترسيخ مجالات التفاهم بين الدول والشعوب وضمان احترام الحريات الأساسية، وحقوق الإنسان والاستقلال السياسي، والالتزام بقرارات المنظمات الدولية والمؤسسات الرسمية المجسدة للنظام الدولي[17].

يمكن تمييز النظام الدولي كما تم فهمه بهذه الطريقة عن المنتظم الدولي أو السياق العالمي الشامل الذي تقوم فيه هذه الدول .يعكس المنتظم الدولي كافة النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والبيئية وأنماط أخرى من التفاعل الذي ينشأ بين الدول .وإن المدرسة" الواقعية الجديدة "تقترح لنظرية العلاقات الدولية، على سبيل المثال، أن سمتي المنتظم الدولي – وهما طبيعته الفوضوية وتوزيع القوى على الدول يُطلق عليها كذلك " قطبية "المنتظم" تفرضان قيود على سلوكات الدول وتدفعها إلى أن تتفاعل بأساليب محددة بإمكان تلك العوامل تشكيل السلوك، حيث أنها خصائص ناشئة وعمومية للمنتظم ولا تفترض شكل منظم لنظام ما[18].

---

[17]) شدود ، ماجد محمد .(2000). العلاقات السياسية الدولية، منشورات جامعة دمشق، المعهد العالي للعلوم السياسية،الطبعة الثالثة، ص101

[18]) مايكل جيه مازار وآخرون.(2016) فهم النظام الدولي الحالي. مؤسسة RAND سانتا مونيكا، كاليفورنيا. ص54

الفرع الأول: النظام الدولي ومراحل تطوره :

انبثق النظام الدولي بالمظهر الذي نعهده في الوقت الراهن من النظام السياسي الاوروبي الذي برز بعد انهيار الاقطاع في اوروبا مدشنا بهذا عهد الدولة القومية المتحررة من سلطان الكنيسة و بروز الدولة القومية الحديثة مما مهد الطريق نحو قيام النظام الدولي الاوربي الذي تبلورت معالمه في معاهدة وستفاليا سنة 1648 و التي انهت الحروب الدينية في أوروبا ، وبعدها بدأت فترة جديدة في تاريخ العلاقات الدولية .

وتتمثل مراحل التطور للنظام الدولي بالآتي:

المرحلة الاولى:

في بداية تطور هذا النظام كانت الدول القومية وحدها هي وحدات التعامل الدولي الذي كان محدودا و يتم فقط على مستوى الحكومات. و قد كانت الفكرة التي أطرت هذا النظام هي :

- مبدأ السيادة القومية
- مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى
- مبدأ الولاء القومي

ولا بد من القول أنه في هذه المرحلة انحصرت امكانات تأثير دولة على غيرها في الضغط الخارجي بجزأيه العسكري والدبلوماسي ولم يعرف النظام الدولي السابق الحرب النفسية والدعائية أو الضغط بأدوات الحرب الاقتصادية أو التغلغل بالثقافات أو تحريض الرأي العام الداخلي ضد حكوماته أو ممارسة التخريب السياسي من الداخل من خلال حركات او احزاب تنتمي بفكرها و ولاءها الى دول خارجية . يضاف الى ذلك ان الصراعات و التوترات الداخلية لم تكن تتعدى حدود الدول. فتدويل النزاعات الداخلية لم يكن من سمات النظام الدولي آنذاك.

المرحلة الثانية : بعد الحرب العالمية الثانية:

تم الإضافة الى النظام الدولي في هذه الفترة عدد من الدول الاطراف بسبب تحررها من الاستعمار الاوربي بالإضافة الى ان الحدود الجغرافية لهذا النظام امتدت لكي تشمل كل العالم ، حيث لم تعد توجد مناطق استراتيجية ذات فعالية و أخرى هامشية لا تؤثر في علاقات المصالح والقوى الدولية، كما حدث تغيير جوهري في توزيع القوة على الصعيد العالمي بدخول مراكز قوى أخرى جديدة من خارج اوروبا الغربية مثل: " الولايات المتحدة الامريكية و الاتحاد السوفياتي و الصين الشعبية" ، فقد سيطر نظام القطبية الثنائية في السياسة الدولية والذي جعل مركز القوة في جميع الأماكن من " الاتحاد السوفياتي و الولايات المتحدة الامريكية" الأمر الذي حكم على الدول الاوربية ولأول مرة في تاريخها الجديد أن تندرج ضمن نطاق سيطرة بلدان واقعة خارج نطاقها الجغرافي. كذلك ظهرت مجموعة من المنظمات الدولية وغير الحكومية والتي تمتلك سلطات فوق قومية مثل : "مجتمع الفحم و الصلب (1952) والأمم المتحدة و الوكالات الدولية المتخصصة المنبثقة عنها، كمنظمة العمل الدولية و اليونسكو والوكالة الدولية للطاقة الذرية و صندوق النقد الدولي و منظمة الصحة العالمية و الاتحاد العام للتعريفات الجمركية و التجارة المسمى باختصار بـ "الجات" الخ[19] ...

و قد أوجدت هذه المنظمات امكانيات حديثة شاملة لحل المشاكل التي تحدث في داخل النظام الدولي . لهذا من الملاحظ أنه ، لم تعد البلدان القومية هي المصدر الوحيد للسلطة ضمن النظام الدولي، بل أصبحت تشاركها بذلك المنظمات الدولية وأيضاً الاقليمية. فالبلدان لا تحظى حالياً بالسيادة الكاملة كما هو مفترض كما سابقاً ، بالإضافة الى كونها غير قادرة على ان تتقوقع وتنعزل بفعل الحاجة الى التعاون مع غيرها في مجموعة من المسائل و المجالات .كما يلاحظ كذلك انه أصبح هناك تعدد كبير في ادوات التأثير الدولي و لم يعد ينحصر كما في السابق في الضغط الخارجي بجزأيه الدبلوماسي

[19]) مايكل جيه مازار وآخرون.(2016) مرجع سابق. ص54

والعسكري إنما تعداه الى أدوات اخرى مثل: "الإعانات الاقتصادية و العسكرية و وسائل الحرب الاقتصادية و النفسية و الاعلامية" الخ[20]...

الفرع الثاني: من صدام الحضارات إلى حوار الحضارات:

إن الانتشار الكبير لاستعمال مصطلح صدام الحضارات خلال العقد الأخير من القرن الماضي "القرن العشرين" كان عَلَماً بحق على تلك المرحلة من التاريخ البشري، ولا يزال يفرض نفسه في سياق البحث المرتبط بالعلاقات الدولية وفي مختلف النواحي الفكرية والثقافية والتنموية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية بأكثر شدة، وقبل التطرق إلى محتوى ودلالة هذا المفهوم، لابد بداية أن نوضح معنى الصراع والحضارة حتى يستقيم لنا إمعان النظر في أثناء العملية التركيبية للمفهوم.

فالحضارة " عبارة عن مجموع المفاهيم والقيم والتصورات والعقائد والقوانين والمبادئ والعادات التي تشكل سلوكاً معيناً ومحدداً عند الإنسان، وتحدد له طريقة معينة في الحكم والعيش والحياة والتعامل مع الآخرين" [21]

أما مفهوم صراع الحضارات فهو عبارة عن: " صراع قائم وموجود لا مجال لنكرانه، وهو في حقيقته صراع بين المفاهيم والتصورات والقيم والمبادئ، والعقائد .. .المتناقضة المتضاربة ..والتي تحدد معالم وطريقة الحياة لكل حضارة أو أمة من تلك الحضارات أو الأمم". فالصراع كما هو موضح ليس متعلقاً بالتكنولوجيا أو بالصناعات ، وما يُمكن أن يبتكره الإنسان من أدوات تساعده على البناء والعمران .والازدهار .بل على المبادئ والعقائد والأخلاق ، والمفاهيم ، والقيم والأسس التي تحدد طريقة العيش والحياة بل هو النظام الذي يحكم البلاد والمواطنين، فالصراع الحضاري إذاً ليس وليد القرن العشرين أو

[20]) Carin, Barry, Richard Higgott, Jan Aart Scholte, Gordon Smith, and Diane Stone.(2006). "Global Governance: Looking Ahead, 2006–2010," *Global Governance*, Vol. 12, No. 1, , pp. 1–6.

[21]) بزارة، عمر.(2021). صدام الحضارات أم حوار الحضارات دراسة مقارنة في جدلية الفكر الغربي والفكر الإسلامي . الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية. المجلد13. العدد2. الجزائر. ص246

الواحد والعشـــرين، إنما هو صـــراع تاريخي بدأ منذ أن تكونت كل المجتمعات بمختلف معتقداتها ومستواها، وخاصة الصراع بين الحضارة الغربية المسيحية والحضارة العربية الإسلامية أو ما تسمى بـــ "الحروب الصليبية".

لقد أخذ مفهومي صـراع الحضـارات و حوار الحضـارات مسـاحة كبيرة من البحث والاسـتشـراف من قبل الباحثين و المفكرين في الميدان السياسي والاجتماعي، في إطار الانتقال من الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية، وبداية النظام الدولي الحديث بقيادة متفردة للولايات المتحدة الأمريكية في عصـــر العولمة الليبرالية، وهما مصـطلحان متناقضـان ويعاكسـان جدلية الفكر الغربي والفكر الإسـلامي بشـكل خاص، ويعني هذا أن نظرية صدام الحضارات من صنع عقل أمريكي ليبرالي استعماري بحلة جديدة، مقابل ذلك طرح إسـلامي ما سـمي بحوار الحضـارات كرد فعل على نظرية صـدام الحضـارات، مغزاه أن الصـراع لن يكون مبنياً على أسس ثقافية ودينية إنما على أسس مصلحية اقتصادية بحتة، بحكم الأول ليست له حلول لكونه يقوم على أسـاس صـراع ثقافي ديني، أما الثاني فله حلول تقوم على أسـاس مصـلحة مشـتركة بعيدة كل البعد عن القضايا الثقافية الدينية، في حين أن محددات الصراع الحضاري قائمة وستستمر، في مقابل ذلك غياب مؤشرات على بداية حوار حضاري حقيقي.

حيث يحتل حوار الحضـارات مكاناً مركزياً في منظومة التفاعل الحضـاري، فهذه المقولة الجيوحضـارية الحديثة نسـبياً تم الاعتراف بها وانتشـرت بشـكل كبير منذ نهاية القرن العشـرين، بينما الجذور الأولى التاريخية لفكرة حوار الحضـارات فترجع إلى المفكر الفرنسـي" روجي غارودي"والذي شرحها في كتابه"من أجل حوار بين الحضارات"الصادر في سنة 1968 م. [22]

المبحث الثاني: تعزيز دور الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي

[22]) بزارة، عمر.(2021). مرجع سابق. ص244-245

ويتفرع هذا المبحث إلى مطلبين هما:

المطلب الأول: نهج الولايات المتحدة الأمريكية تجاه النظام الدولي:

ارتبطت الاســـتراتيجية الكبرى للولايات المتحدة منذ عام 1945 بتعزيز النظام والمحافظة على المصـالح الوطنية الأمريكية في إطار مفهوم اسـتراتيجي قوي وداعم على نحو متبادل . فقد كان إنشـاء نظام دولي بمثابة برنامج رسـمي للسـياسـة الخارجية الأمريكية منذ أربعينيات القرن العشـرين على الأقل وغاية رسمية للسياسة الخارجية الأمريكية منذ أربعينيات القرن العشرين على الأقل وهدفًا طموحًا منذ أن تأسـسـت الدولة .في البداية، اسـتند المفهوم إلى تقديم أمريكا على أنها نموذج للعالم بأكمله، وهي رؤية قامت بتصـوير مدى إمكانية بناء مجموعات من الدول لها الرؤى والمواقف ذاتها على المدى الطويل . فبعد سـنة 1939 ، صـارت مصـلحة الولايات المتحدة في النظام أكثر إلحاحاً وتخطيطًا وواقعية . واضُطرت عندها إلى استخدام قوتها الجديدة، هكذا رأى" الرئيس فرانكلين ديلانو روزفلت "وآخرون بهدف ضمان التحكم في عوامل الفوضى وعدم الاستقرار، والتي ساهمت في اندلاع الحرب في ثلاثينيات القرن العشـرين قامت الولايات المتحدة من سـنة 1945 وما بعد ذلك بإدماج فكرة بناء نظام دولي ذي طابع هيكلي متزايد في إستراتيجياتها المرتبطة بالأمن القومي .وبفضل هذه الجهود الأمريكية، شهدت عقود ما بعد الحرب صـعود" نظام تعاوني ممتد متماسك يتألف من الدول التي تحترم القواعد والمعايير المشتركة وتتبنى الأنظمة الاقتصادية المشتركة ورفض ممارسات احتلال الأراضي واحترام السيادة الوطنية واعتماد أنظمة حكم تشاركية وديمقراطية[23]"

مع انتهاء الحرب البادرة، لاحت بوادر أمل بأن يتقدم هذا النظام العالمي ويتطور ليتجاوز المحور الغربي فيشمل دول العالم بأكمله، وغدا هذا الأمر يشكل موضوعًا أساسياً في استراتيجيات الأمن القومي

[23]) Kissinger, Henry.(2014). *World Order*, New York: Penguin,.. p. 1

الأمريكي .يتضـمن البحث الأمريكي عن النظام موضـوعين مختلفين، يأتيان من الفلسـفات الأسـاسـية للنظام ويمكن أن يكون النظام على شكل فرض القوة ليس إلا – أي نظام تفرضه دولة ما مهيمنة، على سـبيل المثال – كما يمكن أن يكون وظيفة يتكون من قواعد أو معايير موضـوعة متفق عليها بشـكل متبادل تعكس المصـالح والقيم المشـتركة . وطبَّق النهج الأمريكي المتعلق بالنظام كلا النهجين، وكانت المحصِّلة هي الخروج باستراتيجية شاملة تضم أزمات في طياتها .استغلت الولايات المتحدة، أحياناً، القوة بطرق تتناقض مع المعايير والقواعد الموضـوعة، وأقرَّت، في أحيان أخرى، معايير و قواعد كانت بمثابة تهديد لمصـداقية اسـتخدامها لهذه القوة .عندما يدعم كلا النهجين بعضـهما البعض – حيث تعمل القوة والمصـالح والقواعد والمعايير في تناغم – يمكن القول بأن المسـاعي الأمريكية المبذولة في سبيل إرساء آليات التنظيم كان يتصف بالجودة العالية[24]..

ويمكن القول بناء على ما سبق بأن هذه العلاقة خاضعة بشكل عام إلى عدة تغيرات على مستويات مختلفة ، بما في ذلك شـكل القوة المسـتعملة ومدى حسـمها ورغبة البلاد الرائدة في أن تلتزم بالقواعد والمعايير ومطالب تلك البلدان في صياغة هذه القواعد ووضعها من قبلها نفسها

الفرع الأول: النظام الدولي في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي:

يحدد هذا الفرع العناصر والمؤسسات الأساسية للنظام الدولي والموضوعات المشتركة في تصورات الولايات المتحدة للنظام الدولي كما هو واضــح في وثائق اســتراتيجية الأمن القومي الأمريكي ووثائق السياسات والاستراتيجية المحددة والصادرة قبل وضع استراتيجية الأمن القومي .مع الأخذ في الاعتبار الاختلاف في برامج السياسة الخارجية لإدارات الرئاسة الأخيرة، فإن انعدام تواجد اختلاف في توصيف

[24]) مازار، مايكل جي.(2016). مرجع سابق. ص44

النظام الدولي بوثيقة استراتيجية الأمن القومي أمر مقلق .فمنذ وضع هذه الوثيقة في 1987 ، أشارت كافة وثائق استراتيجية الأمن القومي – فضلً عن تقرير مجلس الأمن القومي – رقم68 –إلى موضوعات عديدة تتصل بالحفاظ على النظام الدولي وتقدمه .حيث تشير كل استراتيجية من استراتيجيات الأمن القومي بشكل واضح إلى العناصر الأربعة الآتية التي تكوّن النظام العالمي بعد الحرب:

- نظام تجاري قائم على قواعد التجارة الحرة
- تحالفات قوية وقدرات عسكرية كافية تنهض بدور الردع بكفاءة
- نشر الديمقراطية.
- تعاون متعدد الأطراف "قانون دولي لحل المشكلات العالمية الحقيقة، مثل حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل".[25]

وتدعم هذه العناصر وتعززها عدد متنوع من المؤسسات الإقليمية و الدولية ، بما في ذلك الآتي:

- مؤسسات اقتصادية، تقودها منظمة التجارة العالمية و " اتفاقية الجات"، واتفاقيات التجارة الحرة الإقليمية والثنائية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجموعات جديدة تضم دولً رائدة مثل "مجموعة الثمانية ومجموعة العشرين"
- حلف شمال الأطلسي "الناتو" والشبكة العالمية للنظام الأمني الإقليمي

والتحالفات الثنائية "نظام" التوزيع المحوري"

[25]) Betts, Richard K.(2011), "Institutional Imperialism," *National Interest*, No. 113, . p. 85

- المعاهدات والاتفاقيات القانونية الدولية الصـادرة في الأغلب عن الأمم المتحدة، بما في ذلك اتفاقيات جنيف ومعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية.

بمراجعة تاريخ وثائق الأمن القومي الأمريكي بعد الحرب، نلاحظ وجود التزام متســق وثابت ومتماسك بفكرة النظام الدولي، سواءً على أنه وسيلة لدعم الأهداف المحددة "مثل حظر الانتشار النووي" أو على أنه غاية قصـوى في حد ذاتها، فبقدر أهميته .كانت الإسـتراتيجية الكبرى للولايات المتحدة بعد الحرب صريحة بشكل كبير،و تشير إلى رغبة الولايات المتحدة في عالم أكثر قابلية للتوقع وأكثر سلامًا في حد ذاته .وبالنسـبة لدولة كانت تتصـف رؤيتها العالمية بكونها رؤية تحولية منذ تأسـيسـها، لا يكون ذلك مفاجئًا .لكن ذلك يثير تساؤلً بشأن ما إذا كان المنهج التحولي المرتبط بالنظام قادرًا على أن يبقى جانبًا رئيسا في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي في ظل عصر متعدد الأقطاب ومعقد، وإلى أي درجة، وبأي شكل من أشكال التحول[26].

الفرع الثاني: مصالح أمريكا ونهجها تجاه النظام الدولي:

قامت بيانات الأمن القومي الأمريكي بتحديد الغايات والمصـالح الواضـحة لاسـتراتيجية الولايات المتحدة وصـنفت أسـاليب متعددة يمكن للنظام الليبرالي المبني على القواعد المسـاعدة في تعزيزها .على سبيل المثال، في سنة 1997 ، رسمت إدارة كلينتون الملامح والأهداف الأساسية للنظام الدولي . و قد ورد في إستراتيجية الأمن القومي أنه" نسعى لتهيئة الظروف في العالم بحيث لا تتهدد مصـالحنا إلا فيما ندر، وعندما تتعرض مصـالحنا للتهديد، فيكون لدينا الوسائل الفعالة للتعامل مع هذه التهديدات" وتقترح

[26]) Elrod, Richard B.(1976). , "The Concert of Europe: A Fresh Look at an International System," *World Politics*, Vol. 28, No. 2, , pp. 159–174.

الوثيقة على بشكل خاص أن النظام الدولي الذي يحد من التهديدات لمصالح الولايات المتحدة سيتصف بالآتي:

"– عدم سيطرة قوة معادية للولايات المتحدة على منطقة تمثل أهمية حيوية لها ويجب أن تتسم المناطق ذات الأهمية الكبرى بالنسبة إلى الولايات المتحدة بالاستقرار والسلام"

"–ازدهار الاقتصاد العالمي والتجارة المفتوحة"

"–ازدياد قبول المعايير الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان "

"–عدم زعزعة الإرهاب والاتجار بالمخدرات والجرائم الدولية للاستقرار والعلاقات السلمية"

"–التقليل من انتشار التقنيات النووية والكيميائية والبيولوجية والتقنيات المحتملة الأخرى التي تزعزع الاستقرار إلى أدنى حد"

"–رغبة المجتمع الدولي وقدرته على منع الأحداث المفجعة أو الاستجابة لها[27]."

استخدمت استراتيجية الولايات المتحدة منهج متعدد من أجل خدمة هذه المصالح الرئيسة .فهي تسعى إلى إدارة علاقات القوى الكبرى عن طريق إقامة العادات والأعراف والمعايير والممارسات والقواعد الصريحة أو الضمنية والتي تعمل على تنظيم المنافسة والسلوك وتوفر الأساليب الصحيحة للتعاون . كذلك فهي تسعى إلى تعزيز استقرار وتنمية الاقتصاد العالمي عبر عدد من المؤسسات والقواعد والمعاهدات التي تدعم التجارة والنمو والمبادرات المنظمة الأمر الذي يوفر الإغاثة في أوضاع الأزمات . وتحاول أن تحد من العنف والصراعات والسيطرة عليهما وإنهائهما عبر التحالفات والمؤسسات والقواعد والمعايير والشبكات التي تعمل على تثبيط الصراعات وتقيدها .وتقوم بتسهيل التعاون متعدد الأطراف في

[27]) مازار ، مايكل جيه.وآخرون (2016). مرجع سابق. ص 52-53

التحديات المشتركة عبر الشبكات والمؤسسات التي تخفض من تكاليف المعاملات وتقيم طرق منتظمة للتعاون، ومن جانب آخر تسمح بالعمل بشكل جماعي .كما أنها تحاول تعزيز المؤسسات والقيم والمعايير الليبرالية من خلال إنشاء نظام للتوقعات والعادات مدعوم بالمؤسسات والشبكات التي تعزز النتائج الليبرالية[28].

ورغم وجود اختلافات بين الإدارات لكن وجدت الولايات المتحدة أن إقامة النظام الدولي والمحافظة عليه أداة هامة لتقوية المصالح الأمريكية في مواجهة عدد متنوع من المشاكل والاقتصادية الإستراتيجية والعالمية .وقد تم تصور النظام كوسيلة للقضاء على تيار الشيوعية(الأمين التنفيذي،) 1950 ، وتسوية مؤقتة مع الاتحاد السوفيتي من خلال سياسة الوفاق وإدارة العالم بعد الحرب الباردة والحفاظ على استدامة المصالح الأمريكية في القرن الحادي والعشرين مع ظهور القوى الجديدة ورغم وجود جدل كبير حول نوع النظام الذي يمكن أن يحقق هذه الأهداف على أفضل وجه في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية فإن صناع السياسة الأمريكيين يعتقدون أن الأمن القومي يتطلب دورًا أكثر فاعلية للولايات المتحدة في ضمان الاستقرار بين القوى العظمى.

.وقد اُعتبرت القيادة الأمريكية للنظام أمرًا ضروريًا لإنشاء النظام واستدامته، وهو أمر مرغوب فيه لضمان وفاء هذا النظام بالمصالح الأمريكية .في نهاية الحرب العالمية الثانية، وجدت الولايات المتحدة أن هناك حاجة لقيادة الولايات المتحدة لتحقيق عمل جماعي فعّال واستمر هذا الاعتقاد الجوهري بضرورة قيادة الولايات المتحدة للنظام الدولي بعد الحرب الباردة .كما خشي صناع السياسات في الولايات المتحدة من تقويض المصالح الأمريكية إذا ما تولت دولة أخرى زمام القيادة .على سبيل المثال، حذّر التقرير رقم 68 لمجلس الأمن القومي من أن الحاجة إلى النظام في المنتظم الدولي يعني

[28]) مازار ، مايكل جيه. وآخرون.(2016). مرجع سابق. ص 52

أنه سيكون في نهاية المطاف" نوعا من النظام، على أساس شروط يضعها أحد الأطراف" وفي الآونة الأخيرة، حثت إدارة أوباما على الشراكة عبر المحيط الهادئ بقولها" :لا يمكننا أن نترك المجال لبلدان مثل الصين بأن تضع قواعد الاقتصاد العالمي .يجب أن نضع تلك القواعد"

وقد رأت الولايات المتحدة أن مجموعة ديمقراطيات السوق الحرة هي أساس النظام الدولي .وقد سعى قواد الولايات المتحدة إلى الإقرار بأن هذه الدول أكثر سلمية تجاه بعضها بعضاً .ونتيجة لذلك، فإن أحد الأساليب التي سعت الولايات المتحدة عن طريقها إلى تدعيم النظام هي تشجيع الدول على إضفاء الطابع الديمقراطي والليبرالي والاندماج في مؤسسات مشتركة .والمثال النموذجي على ذلك هو : " سياسة الولايات المتحدة بعد الحرب الباردة المتمثلة في إشراك حلف وارسو السابق والجمهوريات السوفيتية في حلف الناتو و دعم انضمامهم إلى الاتحاد الأوروبي" [29].

المطلب الثاني: مقومات القوة الامريكية:

لكي يكون التأثير السياسي الدولي مؤثراً وفاعلاً ، فلا بد من أن يستند الى عدة شروط تعطيه درجة من المصداقية .فالدولة تؤثر في قرارات الدول الأخرى بفعل القدرة التي تمتلكها، وإن قوة الدولة غير محصورة في القوة العسكرية فقط– كما يذهب الاتجاه التقليدي في التفسير– بل تشتمل على كافة قدرات الدولة المعنوية منها والمادية، وهنا يمكن تفسير قوة الدولة بدلالة قدرتها على التأثير خارجياً على سلوك الآخرين، وبما يتوافق مع غايات حركتها السياسية الخارجية، وبشكل يؤمن لها حماية وتحقيق مصالحها القومية .فالدول تتوزع استناداً الى مبدأ القوة التي تمتلكها الى ثلاثة انواع هي: هناك دول إما أن تتوزع توزيعاً متوازناً بين الأركان الثلاثة للقوة، القوة العسكرية "العنف" والقوة الاقتصادية "الثروة"

[29]) مازار ، مايكل جيه. وآخرون.(2016). مرجع سابق. ص 52-53

فضلاً عن العلوم التقنية والثقافية "المعرفة"، وإما ان يكون توزيعاً غير متوازن، أيأن بعض الدول تستحوذ على اثنين من مصادر القوة، أو على مصدر واحد فقط منها .[30]

الفرع الأول: أشكال مقومات القوة الامريكية

تتمثل مقومات القوة الأمريكية بالآتي:

أولاً: المقومات الاقتصادية:

تمتلك الولايات المتحدة الامريكية أقوى اقتصـــاد في كل العالم، بحيث لا يجاريه على الاقل من حيث الحجم أي اقتصاد آخر، حيث تعتمد على اقتصاد السوق الذي يبنى على الاستثمار الحر وعلى المنافسة التجارية. فالولايات المتحدة تعتبر هي الدولة الأولى في العالم من حيث الناتج القومي الإجمالي، والذي وصـل الى نحو " ١٣ " تريليون دولار في عام ٢٠٠٦ ، وهو ما يعادل " ٣٠% " من اجمالي الناتج القومي العالمي تقريبا[31]

كذلك فقد بلغ معدل نمو الاقتصاد الامريكي نحو " ٢،٢% " عام ٢٠٠٧" ١٢% " فقط من سكان الولايات المتحدة هم ممن تجاوزوا الخامسة والستين من العمر، ومن المتوقع ارتفاع تلك النسبة الى" ٢٠% " بحلول سنة ٢٠٢٥ بالمقارنة مع اليابان حيث بلغت النسبة " ٢٠ " من السكان ممن تجاوزوا سن ال ٦٥ من العمر وهذا يعني ان تلك الزيادة في عدد السكان الاصغر سناً ستحافظ على حيوية الاقتصاد الامريكي[32].

---

[30]) توفلر ، ألفن ، (1990) . حضارة الموجة الثالثة، ترجمة :عصام الشيخ قاسم، ط ١، طرابلس، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان . ص103

[31]) مجيد ، إياد عبد الكريم.(2008) السياسة الخارجية الأمريكية تجاه غرب أفريقيا بعد الحرب الباردة " نيجيريا إنموذجاً .أطروحة دكتوراه، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ، ص 107

[32]) مجيد ، إياد عبد الكريم.(2008). مرجع سابق. ص107

بناء على سبق، يمكن القول أنه وبعد إدراك الولايات المتحدة مدى اهمية الجوانب الاقتصادية للقوة، فقد عملت على تحديد استراتيجية مالية تهدف الى اعادة إدماج الاقتصاد العالمي أثناء مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وعلى شكل يعمل فيه لمصالحها. فقد عملت ببناء الكثير من المؤسسات الرئيسية للنظام الاقتصادي الدولي، مثل: " صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والمنظمة العالمية للتجارة الحرة (الكات)"، كذلك فقد عملت في الوقت ذاته على تركيز سيطرتها على تلك المؤسسات الدولية لكي تخدم مصالحها الاقتصادية[33]

ومما ساهم في تثبيت دعائم هذه الاستراتيجية هو ان هذه المؤسسات التي تتحكم في الاقتصاد الدولي تميل الى تجسيد المبادئ الخاصة بالسوق الحرة الليبرالية التي تتلاءم الى حد كبير مع رغبات وتوجهات المجتمع الامريكي والايديولوجية الليبرالية الامريكية وبالرغم من كون الاعتبارات الاقتصادية هي وحدها تمثل مركز الاهتمام عند اتخاذ أي قرار في هذه المنظمات، لكن الولايات المتحدة تمكنت في العديد من الحالات من بناء قرارات المنظمات على الاعتبارات السياسية من أجل خدمة مصالحها ، ولمواجهة بعض الدول التي تتعارض توجهاتها مع السياسة الامريكية، ومثال ذلك: " قيام الولايات المتحدة ١٩٧٣ بمنع تقديم المعونات الى دولة تشيلي للمدة بين ١٩٧١ البنك الدولي من تقديم اي معونات الى فيتنام عام ١٩٧٩". [34]

من جانب آخر، فإن قوة الولايات المتحدة في هذه المنظمات انما تنبع عن طريق قوتها التصويتية، اذ تملك نحو (١٧،٧٣) من مجموع الاصوات في البنك الدولي في الوقت الذي تصل فيه نسبة

[33]) توفلر ، ألفن ، (1990) . حضارة الموجة الثالثة، ترجمة :عصام الشيخ قاسم، ط ١، طرابلس، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان . ص104-105

[34]) دويدار ، حنان . (1997) . الولايات المتحدة الامريكية والمؤسسات المالية الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٧ ، ص120 .

اصوات اليابان الى (٦،١٨) بالرغم من ان حصتها في البنك هي ثاني أكبر حصة وهذا إنما يشير الى استمرارية القوة النسبية للولايات المتحدة في هذه المنظمات.[35]

فضلاً عن ذلك، فإن المكانة الاقتصادية للولايات المتحدة على المستوى العالمي تأتي كذلك عبر استحواذها على غالبية الشركات متعددة الجنسية في العالم، فمن أصل " ٥٠٠ " شركة ضخمة في العالم كانت حصة الولايات المتحدة منها " ١٦٤ " شركة، وتحتل " ٣٢ " شركة امريكية المراكز الاولى بين المئة، بالإضافة إلى اتساع أنشطتها التي تتضمن فروع الانتاج والخدمات جميعها مقارنة مع الشركات الاخرى اليابانية والاوربية[36]

من جانب آخر، ما يزال الدولار الامريكي يتبوأ المركز الأول فيما لدى دول العالم من احتياطي العملات الاجنبية، إذ يشكل نحو (٦٠%) مما لدى المصارف المركزية من احتياطي بالعملات الاجنبية، اما من جانب مصادر الدعم الداخلية، ففي مجال الانتاج الزراعي تعتبر الولايات المتحدة من اكبر منتجي الغذاء في العالم، فبالرغم من ان الانتاج الزراعي يحظى بنسبة (٣%) من مجموع القوة العاملة الامريكية وهي نسبة أقل من الذين يعملون في قطاع التعليم أو الابحاث، فإن الانتاج الزراعي ما يزال افضل واكثر وفرة "فقد بلغ حجم صادرات الحبوب في العالم (٢٠٠) مليون طن سنوياً، وتصدر الولايات المتحدة بمفردها نصف هذه الكمية الامر الذي يعني ان الولايات المتحدة ستكون في المستقبل القوة المتحكمة في انتاج الغذاء، الامر الذي سيتيح الفرصة لان يستغل الغذاء ويتحول الى وسيلة ضغط سياسي" [37]

---

[35]) المرجع السابق. ص119

[36]) مرزوق، نبيل .(1997) . حول العولمة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجلة الطريق، بيروت، العدد الرابع، ص79

[37]) مارتين، هانز بيتر – شومان، هارالد .(1998) . فخ العولمة :الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة :د .عدنان عباس علي، م ا رجعة وتقديم :د .رمزي زكي، الكويت، سلسلة عالم المعرفة. ص140

لقد كان لهذه الميزات التي يتسم بها الاقتصاد الامريكي نتائج على الداخل كذلك، حيث يعتبر دخل المواطن الامريكي بالمقارنة مع الدول الاخرى الغنية في العالم مرتفعاً جداً، فقد " وصل متوسط دخل الفرد الامريكي الى حوالي (٤٢) الف دولار في سنة 2005، وإن ارتفاع متوسط دخل الفرد الامريكي جعل الولايات المتحدة الدولة الاولى في العالم من حيث الاستهلاك الفردي والذي وصل الى حوالي (٦٧%) من اجمالي الناتج المحلي الامريكي". [38]

مما سبق نستنتج أنّ الولايات المتحدة الامريكية تتربع على اقتصاد هو الأضخم بكافة عناصره، الامر الذي يمهد لها ارضية نحو بلوغ مركز الدولة العظمى والكبرى في العالم ، والهيمنة على منظمات ومؤسسات الاقتصاد العالمي جميعها بما يحقق مصالحها في الهيمنة والنفوذ.

ثانياً: المقومات العسكرية:

تتمتع الولايات المتحدة الامريكية بقدرة عسكرية ضخمة لا يمكن مقارنتها مع اية دولة اخرى، مما مهد لها الاحتفاظ بمركز مؤثر في السياسة الدولية. وتقترن قدرة الولايات المتحدة العسكرية من الناحية التقليدية بالحجم الاجمالي للقوات المسلحة الامريكية، إذ يبلغ عددها نحو (١،٤٨٣،٨٠٠) مليون جندي موزعة على مختلف الصنوف العسكرية المعروفة. اما من الناحية النووية فان الولايات المتحدة الامريكية تعد الدولة الاولى في العالم سواء على مستوى الكم من الاسلحة ام على مستوى ما تتمتع به

[38]) عيسى ، محمد عبد الشفيع ، (2008) . المواقع الراهنة للقوى في النظام الاقتصادي العالمي . .قراءة في التقارير الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١ . ص56

اســـلحتها النووية من نوعية متطورة بفعل التقنية العالية المســـتخدمة فيها، إذ تحتفظ بأكبر عدد من الرؤوس النووية التي وصل عددها الى حوالي (١٥) ألف رأس نووي.[39]

" كذلك تملك الولايات المتحدة أكبر عدد من الغواصـات النووية في العالم تصـل الى حوالي " ٥٠٠ " غواصة نووية، فضلاً عن امتلاكها لحوالي (٥٠٠) قاذفة استراتيجية بعيدة المدى" ، كذلك فهي الدولة الوحيدة التي تملك برنامج" حرب النجوم" الذي يوفر لها دون سـواها من دول الكون حماية ضـد أي هجوم نووي من الخارج.

وتقترن القدرات العسكرية الامريكية بقدرة تدميرية واسعة المدى، ففي الوقت الذي تقترن فيه الأسلحة التقليدية بمختلف أشكالها وأصـنافها القتالية بقدرتها على التدمير والذي يسـاوي أكثر من" (١٠) آلاف مليون طن من مادة تي .ان.تي" ، اي ما يســـاوي اربعة اضـــعاف كافة القدرات التدميرية التي تم اسـتخدامها في الحرب العالمية الثانية، فإن" الاسـلحة النووية" لها القدرة على تدمير العالم اكثر من 6 مرات على التوالي اما من حيث اجمالي الانفاق العسـكري، فتعتبر الولايات المتحدة الدولة الاعلى انفاقاً في كل العالم، فقد بلغ انفاقها العسـكري حوالي " ٤٠٠ مليار دولار "عام ٢٠٠٥ ، بالمقارنة مع النفقات العسـكرية للصـين مثلاً والتي وصـلت الى نحو " ٩٠ مليار دولار "في السـنة نفسـها. ولاشـك فان الامكانات الاقتصـادية والصـناعية أفسـحت للولايات المتحدة امكانية الانتشـار العسـكري الواسـع في كافة أرجاء العالم، فضـلاً عن تلبية متطلبات الحرب سواء للشـعب الأمريكي او أثناء الضـرورة لحلفائهم، كما انه في الوقت الذي اتاح فيه بُعد جبهات القتال عن الارض الامريكية فرصـــة للولايات المتحدة بأن

[39]) عبدالله ، عبد الخالق ، .(1996) . النظام العالمي الجديد . .الحقائق والاوهام، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢ . ص42

تتخلص من تأثير الحرب ودمارها، فانه فرض جهودا مضاعفة في التنظيم والتسليح والتنسيق والاتصال والنقل.[40]

مما سبق يمكن الاستنتاج بأن الولايات المتحدة تحظى بتأثير عسكري جداً فعال عن طريق نظام تحالف استراتيجي عالمي ما يزال متماسكاً حتى بعد نهاية الحرب الباردة، فحلف الناتو يعتبر الوسيلة التي تعبر خلالها الولايات المتحدة عن دورها العسكري ليس فقط في اوروبا ، بل على المستوى العالمي، مما جعل الولايات المتحدة مشاركاً أساسياً حتى في الشؤون الأوروبية الداخلية بل ان طبيعة الدور الذي يقوم به هذا الحلف اختلف عن سابقه إذ لم تقتصر على النواحي الامنية فقط، بل شملت جوانب اخرى، كمواجهة مصدر التهديد الجديد(الإرهاب) وحالات انتهاك حقوق الانسان الديمقراطية، فضلا عن ضمان المصالح الاقتصادية لأعضائه، عن طريق تأمين تدفق الموارد الحيوية وخاصة البترول الى الدول الاعضاء.

كذلك فقد غدت شركات السلاح الامريكية هي المورد الأساسي والاول لحوالي " ٩٠% " من النزاعات والحروب التي يشهدها العالم في يومنا هذا، فمن اصل" ٥٠ " نزاعاً حدودياً او عرقياً وقع ١٩٩٤ كان جانب واحد على الاقل من الجهات المتنازعة يحصل على السلاح من الولايات المتحدة في (٤٥ نزاعاً)، وكانت الولايات المتحدة هي المورد الأساسي للسلاح في(١٨) حالة نزاع بالإضافة إلى ان 3 شركات امريكية حازت على المراكز الثلاثة الاولى على مستوى كل العالم من حيث مبيعاتها من الاسلحة لسنة ١٩٩٥ ، إضافة إلى ان (١١) شركة امريكية تقع بين اكبر 20 شركة من حيث مبيعات الاسلحة على صعيد العالم في العام ذاته.[41]

---

[40]) علي، سليم ساطع.(بدون تاريخ). مقومات القوة الأمريكية وأثرها في النظام الدولي. مجلة دراسات دولية. العدد42. جامعة بغداد. ص160-161

[41]) علي، سليم ساطع.(بدون تاريخ). مرجع سابق. ص161

ان ما يجعل الولايات المتحدة تحظى بمثل هذه القدرة العسكرية لا يعود فقط الى حجم الانفاق العسكري الضخم وتطور هذه المنظمة، بل يعود أيضاً الى الهدف النهائي لاستراتيجيتها العسكرية العليا، فهذه استراتيجية تسعى الى فرض سيطرة الولايات المتحدة على ممرات العالم جميعها، بالإضافة إلى تأمين تواجد قوات تتمكن على تحقيق النصر في معركتين اقليميتين وفي موقعين مختلفين جغرافياً و تقريباً في وقت واحد.

وضمن هذا الاطار فقد اشارت البيانات الرسمية حول استراتيجية الولايات المتحدة بعد احداث ١١ ايلول ٢٠٠١ الى أهمية المحافظة على هيمنة الولايات المتحدة عن طريق التهديد بالقوة العسكرية او باستخدامها بشكل فعلي إذ نصت على أنه " يجب ان تكون قواتنا قوية بما فيه الكفاية لثني الخصوم الاخرين عن مواصلة بناء قوة عسكرية بأمل مضاهاة القوة الامريكية او تجاوزها"[42]

كذلك فقد اعطت تلك الاحداث للولايات المتحدة الفرصة القوية لكي تتلاعب بالقانون الدولي والمؤسسات الدولية وخاصة الأمم المتحدة، والاستخفاف بحكم القانون المحلي داخل الولايات المتحدة. بمعنى آخر ان إدراك الولايات المتحدة للتهديد الجديد الذي قد بعد احداث سنة ٢٠٠١ والذي يتمثل بـ " الارهاب" وأهمية مجابهته، دفع بها الى أن تتبنى مفهوم جديد يجد أهمية تأمين تواجد عسكري متطور على الصعيدين الاقليمي والعالمي، وذلك بحكم وجهة نظرها بأن التهديدات الجديدة تحتاج قوة تنتشر في الخارج وتكون على استعداد من أجل تنفيذ المهمات في أي مكان في العالم.

وقد ساهم التقدم العسكري الضخم وتطوره في الولايات المتحدة أو ما يُعرف بـ " ثورة الشؤون العسكرية" وعصر المعلومات، بالإضافة إلى تحظى به من أسباب مضاعفة للقوة مثل: " تأمين المديات البعيدة جدا، والدقة في اصابة الهدف، والقوة التدميرية الهائلة، ووسائل المعرفة المبكرة الى

---

[42]) بريجنسكي ، زبغنيو .(1999) السياسة الخارجية الامريكية :تحديات القيادة في القرن الحادي والعشرين، مجلة شؤون الاوسط، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد((78- 79) . ص92

قناعة صناع القرار في الولايات المتحدة بان حجم القوات الكبير ليس الوسيلة الوحيدة للهيمنة على ساحة المعركة"

ولاشك فان الولايات المتحدة الامريكية تهدف عبر اعادة هيكلة وانتشار قواتها العسكرية الى تركيز مشروع الهيمنة وبناء الامبراطورية الامريكية للقرن الحادي والعشرين عبر توظيف قوتها العسكرية لهذا الغرض، كما انها تسعى لان تبقى صاحبة القوة العسكرية الاقوى، وصاحبة النفوذ الأضخم على غالبية مناطق العالم[43].

مما تقدم نستنتج ان امتلاك الولايات المتحدة الامريكية لقوة عسكرية ضخمة مقارنة بالدول الاخرى، قد جعلها تنفرد بتفوق عسكري واضح ومؤثر خاصة في ظل غياب القوى الدولية المنافسة لها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، ومن ثم العمل على تسخير ذلك التفوق خدمة لأهدافها ومصالحها الحيوية.

ثالثاً: المقومات التكنولوجية:

شهدت الولايات المتحدة الامريكية تقدماً كبيراً في قدراتها التكنولوجية، اذ تعتبر في مقدمة الدول الرأسمالية الاخرى التي دشنت ما يسمى بـ "عصر الثورة الصناعية الثالثة"، او ثورة المعلومات، وهو ما يعني ريادتها وتطورها في مجالات التكنولوجيا المعقدة مثل : "التكنولوجيا العسكرية وتكنولوجيا الفضاء والاتصالات والعقول الالكترونية والهندسة الوراثية وغيرها." وبذلك تعتبر التكنولوجيا الحديثة أحد اهم مجالات القوة الامريكية المؤثرة سواء على المستوى المدني او العسكري. "ففي ميدان المنتجات ذات التكنولوجيا العالية فقد احتلت الولايات المتحدة المركز الاول في انتاج الالكترونيات بنسبة (٤٠%) مقابل (٢٧%) لليابان، كما حافظت على موقع الصدارة في مجال تصدير الطائرات والكيميائيات الصناعية والزراعية والمحركات والتوربينات والآلات المكتبية والاحصائية في حين احتلت المركز الثاني

[43]) بريجنسكي ، زبغنيو .(1999) مرجع سابق . ص93

في صـــادرات الادوات الكهربائية والمواد البلاســـتيكية والعقاقير الطبية. اما في مجال انتاج البرامج وتطويرها فتعد الولايات المتحدة اكبر منتج للبرمجيات في العالم، إذ يتجاوز انتاجها (٤٥%) من حجم الانتاج العالمي، تليها دول الاتحاد الاوربي بنسـبة (٢٣%) ثم دول اسـيا بما فيها اليابان والهند إذ تصل نسبة انتاجها الى (١٨%) فضلا عن ذلك، فان أكثر من ٥٠ % من عدد السكان الاجمالي في الولايات المتحدة يستخدمون شبكة الانترنيت العالمية في الوقت الراهن تليها في الترتيب الصين إذ وصل عدد مستخدمي الانترنيت فيها الى ١٦ % من (العدد الإجمالي للسكان نهاية عام ٢٠٠٦." [44]

أما على مستوى التكنولوجيا العسكرية، فتملك الولايات المتحدة مجمعاً عسكرياً وصـناعياً ضـخماً حيث يعمل نحو " ٣٠% " من مهندسـيها بشـكل دائم لحسـاب المؤسـسـة العسـكرية، وهي تخترع بذلك تكنولوجيات متقدمة في ميدان إنتاج السلاح. [45]

وقد دفع الانغماس الامريكي الشـــامل في الأمور الدولية الى تقوية الآلة العســـكرية عن طريق التطوير المستمر والدائم لها، حيث" بلغ الانفاق المحلي على البحث والتطوير في القطاع العسكري في الولايات المتحدة نسبة (٣٩،٢%) من الناتج المحلي الاجمالي أي ٥٨،٧ مليار دولار"، ويعود السبب في ارتفاع الانفاق العام في الولايات المتحدة الى اهمية بحوث الأسلحة وبحوث الفضاء مقارنة بـــ(٢،٨ %) و (٢١،٨%) في كل من المانيا واليابان على التتالي.[46]

من جانب آخر فإن الولايات المتحدة حريصـــة على أن تســـتفيد من الثورة التكنولوجية في المجال العسكري من اجل تخفيض الخسائر الإنسانية وتخفيض نسبة الانفاق عن النسبة الحالية مقابل تحقيق الغايات المرجوة وبدقة كبيرة.

---

[44]) لوفابفر ، مكسيم .(2006) . السياسة الخارجية الأمريكية، تعريب :حسين حيدر، الطبعة الاولى، بيروت، دار عويدات للنشر والطباعة، ص114

[45]) ثرو، ليستر .(1995) . المتناطحون :المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان واوروبا وامريكا، ترجمة:د .محمد فريد، ط ١، ابوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية . ص149

[46]) عبدالله ،. اسماعيل صبري (1997) . الكوكبة :الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الامبريالية، مجلة الطريق، بيروت، العدد الرابع، ص56

بعبارة اخريف إن الثورة في الشؤون العسكرية ستؤدي على المدى البعيد الى إيجاد مؤسسة عسكرية متقدمة يقل انفاقها عن انفاق المؤسسة الحالية، وذلك لوجود عدد محدود من القوات لتنفيذ المهمات الحالية ذاتها الأمر الذي مكن الولايات المتحدة من ادخال تصاميم سلاح حديثة بدءاً من" الصواريخ الذكية الموجهة بأشعة الليزر القادرة على احداث ضربات محددة وبعمق اكبر، مروراً بالأقمار الصناعية الخاصة لكشف الاهداف بدقة، وبأنظمة المعلومات والاتصالات الالكترونية المتقنة الى الاسلحة غير المميتة القادرة على احداث الشلل في معدات وجنود الخصم من دون قتلهم".

فضلاً عن هذا، فان بروز الولايات المتحدة الامريكية كقوة عظمى لم يستند الى اسس مادية فقط، سواء الاقتصادية منها او العسكرية، بل استند كذلك الى قدرات بشرية وثقافية وسياسية، مما جعل منها قوة ذات تأثير فعال في السياسة الدولية[47].

مما سبق نستنتج، أن مقومات القوة الأمريكية الإقتصادية، والعسكرية، والتكنولوجية، والسياسية، والثقافية هي من الشمول والتوسع بحيث لا يمكن أن تجاريها أو تضاهيها أية قوة اخرى في العالم، مما رتب لاحقاً نتيجة واضحة وهي تمدد مصالح وغايات الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد العالمي.

الفرع الثاني: أثر المقومات الامريكية في النظام الدولي

إن مقومات القوة الشاملة التي تملكها الولايات المتحدة الأمريكية، قد مكنتها من ممارسة دوراً مؤثراً و مباشراً في التفاعلات والسياسات جميعها التي تجري على المستوى الدولي، الأمر الذي أدى الى تقوية موقعها كدولة قائدة ومهيمنة في النظام الدولي بشكله الحاضر. فقد ادركت الولايات المتحدة وبشكل خاص بعد انهيار الاتحاد السوفيتي القطب الموازن في المعادلة الدولية أثناء حقبة الحرب الباردة، بأن

[47]) عبدالله .، اسماعيل صبري (1997) . مرجع سابق . ص57

الاوضاع مهيئة لأخذ السبق في صياغة نظام دولي جديد يتلاءم مع منظورها الايديولوجي لمصلحتها القومية..[48]

فقد شكل انهيار الاتحاد السوفيتي فرصة نادرة امام الولايات المتحدة لترسيخ قيادتها للعالم مستندة بذلك الى مقومات القوة التي تمتلكها وخاصة القوة الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية .ففي الوقت الذي تتميز به الولايات المتحدة بحيازتها على اقتصاد كبير ومتنوع بكافة مكوناته، فإن تحكمها من جانب آخر بركائز العالم الاقتصادية متمثلة بمؤسسات (بريتون وودز) قد اتاح لها فرصة إيجاد اقتصاد عالمي مفتوح وموحد بقيادتها، نظراً لسيطرتها على سلطة القرار في المؤسسات المالية والنقدية[49].

ولا تختلف منظمة التجارة العالمية (الكات) عن ذلك ، اذ تعتبر بشكل خاص مكسباً للولايات المتحدة، وذلك عن طريق استخدامها كأداة للتأثير على السياسات الخارجية للدول الاخرى، وخاصة الاقتصادية منها كتأمين فتح الاسواق مثلاً لاستيعاب الصادرات الامريكية، لاسيما وان نمو التجارة يعد من اولويات السياسة الخارجية الامريكية لمواجهة المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد الامريكي

ولتأثير واقع الترابط بين النشاط التجاري واهميته بالنسبة للسياسة الخارجية الامريكية يشير (جيفري مارتن) الوكيل السابق لوزارة التجارة الامريكية الى "ان التجارة الخارجية للولايات المتحدة على قدر كبير من الاهمية والى درجة اصبحت تعد فيها جزءاً لا يتجزأ من النشاط السياسي الخارجي الامريكي، وبصورة لم تكن معهودة من قبل" [50]

ويمكن الاستنتاج بناء على ما تم ذكره أن تأثير الإمكانات الامريكية الاقتصادية منها وأيضاً العسكرية قد أتى مقترناً بنفوذ وتأثير سياسي عالمي ضخم، وخاصة عن طريق الهيمنة الامريكية الحالية على منظمة

---

[48]) الغريب، فنسان .(2008) . مأزق الامبراطورية الامريكية، ط ١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٢٥١

[49]) الحمش، منير .(1998) . العولمة..ليست الخيار الوحيد، ط ١، دمشق، الاهالي للطباعة والنشر والتوزيع،، ص ٦١

[50]) علي، حسن الحاج .(1995) . السياسة الخارجية الامريكية:اجندة ما بعد الحرب الباردة، مجلة دراسات استراتيجية، الخرطوم، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد 4 ، ص ٦٠

الامم المتحدة. ونهاية الحرب الباردة بانهيار الاتحاد السوفيتي أفسح المجال للولايات المتحدة الامريكية عدة فرص أعانتها على توظيف امكانياتها التأثيرية لصالح تامين نظام دولي احادي القطب يوفر تفردها بالقيادة العالمية .و ذلك عبر توظيف الامم المتحدة وخاصة مجلس الامن الذي صار يعمل بفاعلية اكبر من السابق في علاج عدد من المشاكل العالمية، بالإضافة إلى اختفاء ظاهرة الفيتو "حق النقض" التي صاحبت عمله طوال فترة الحرب الباردة لإضفاء الشرعية على أشكال سلوكها مما جعل مجلس الامن وكأنه وسيلة في يد الولايات المتحدة.

وهنا يشير ريتشارد نيكسون الرئيس الامريكي الاسبق الى " :ان وضع الولايات المتحدة الامريكية جنودها تحت قيادة الامم المتحدة هو امر غير مقبول، وعلينا ان نطوع الامم المتحدة لدعم سياساتنا لا ان تكون مسؤولة عنها" [51]

وهكذا، وفي الوقت الذي قامت به الولايات المتحدة على تقديم المساندة لمنظمة الامم المتحدة، والترويج لدور فعال لها على المستوى الدولية، بالرغم من كون الولايات المتحدة تعتبر اكبر دولة في العالم مدينة بالتزامات لم تقم بتسديدها إلى الامم المتحدة، لكن الواقع يشير الى ان هذا الدعم كان مشروطاً باستعمال المنظمة كأداة مفيدة لدبلوماسيتها العالمية من جانب، وبانسياق المنظمة خلف الاستراتيجية الامريكية العالمية وغاياتها، واتخاذها إطاراً لإضفاء الشرعية الدولية على أنواع سلوكها المختلفة من جانب آخر.

من جهة ثانية، فان القدرات التأثيرية الكبيرة للولايات المتحدة سواء كانت اقتصادية او عسكرية او تكنولوجية او سياسية، اذا كانت تقوم بفعلها المؤثر في النظام الدولي، فإنها لا ترتقي الى ان تؤسس سيطرة تامة ومطلقة للولايات المتحدة على وحدات النظام الدولي. فبما أن هيكل النظام الدولي يأتي وفقاً لانعكاسات توزيع الموارد والقدرات على سلوك الوحدات الدولية، وقدرة احداها او بعضها على السيطرة على توجهات

[51]) نيكسون ، ريتشارد .(1995) . ما وراء السلام، ترجمة : مالك فاضل، ط ١، عمان، الاهلية للنشر والتوزيع، ص ٤١

الفاعلين الاخرين، فيمكن القول بان النظام الدولي بوضعه الحالي يمكن وصفه بانه يتخذ هيكلاً بنيوياً مركباً: أحادي القطبية ومتعدد الاقطاب في آن واحد. فعلى الصعيد العسكري، يتخذ النظام الدولي الحالي هيكلاً احادي القطبية، إذ تتميز الولايات المتحدة بحيازتها على إمكانات عسكرية تعتبر هي الاقوى والأكبر ولو نسبياً مقارنة بقدرات الدول الاخرى، الأمر الذي ساعدها على ممارسة دور سياسي دوليو مؤثر، ومن ثم فرض هيمنتها العسكرية على دول العالم[52]

اما على الصعيد الاقتصادي، فالنظام الدولي الحالي يتخذ هيكلاً متعدد الاقطاب، إذ نرى ان القوى الاقتصادية قد توزعت على مراكز قوة متعددة منذ مدة سابقة على انتهاء الحرب الباردة، وخاصة بعد ان صارت الفجوة التي تفصل الولايات المتحدة اقتصادياً عن القوى الاخرى ليست باتساع الفجوة التي كانت متواجدة في اعقاب الحرب العالمية الثانية، وتأتي في مقدمة هذه الدول كل من" اليابان والصين والاتحاد الاوربي"

. اما على الصعيد السياسي، فقد اخذ العالم يعيش نمطاً حديثاً من العلاقات السياسية الدولية إذ تتنوع القوى الدولية :الحكومية والشعبية، والقومية وغير القومية، وكلها تفعل فعلها في النظام الدولي، ويظن انه بسبب العوامل المؤثرة فيه، لم يعد نظاما بسيطا محكوما بالعامل العسكري والعامل الدبلوماسي فقط ، وذلك نتيجة التطورات الاقتصادية والتكنولوجية والاعلامية المعاصرة[53]

ويمكن القول أن للتعقيد والتداخل اللذان اخذت تتصف بها المشاكل الدولية لم يعد باستطاعة دولة واحدة وهي الولايات المتحدة إيجاد الحلول لها وفق إرادتها ومصالحها، بل وفق إرادات ومصالح الدول الاخرى . وفي ضوء ذلك، فالهيكلية السياسية المركبة التي يتصف بها النظام الدولي بوضعه الحالي لا يعتبر هيكلية

---

[52]) ناي ، جوزيف س . .(1997) . المنازعات الدولية :مقدمة للنظرية والتاريخ، ترجمة د .احمد امين الجمل ومجدي كامل، القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافات العالمية. ص 276-277

[53]) حسين ، عدنان السيد .(1994) . العلاقات الدولية :الحرب والسلم ومفاهيم اساسية، ط ١، بيروت، بدون طبعة، ، ص 78-79

دائمة بقدر ماهي مرحلة انتقالية سوف تستمر، ثم تبدا بالتحول نحو الهيكلية المستقبلية للنظام الدولي والتي ترجح ان تكون قائمة على التعددية القطبية.

علاوة على ما سبق نستنتج ان القوى الفاعلة في النظام الدولي الذي من المحتمل ان يتخذ بنية هيكلية قوامها تعدد الاقطاب قد وصلت الى درجة من العقلانية بحيث انه يمكنها تكييف ازماتها باتجاه الحل والتلاقي وليس باتجاه التصعيد والمواجهة، بالإضافة إلى ان التنافس فيما بينها سيخضع في تقديرنا الى انضباطية عالية، بحيث لا تقود تلك المنافسات الى استخدام القوة العسكرية فيما بينها.

هيكلية الدراسة

الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة

الفصل الثاني: الهيمنة والتأثير على النظام الدولي

المبحث الأول: العالم بين النظام الدولي والهيمنة

المطلب الأول:مفهوم الهيمنة

الفرع الأول: نشأة الهيمنة وتطورها

الفرع الثاني: أنواع الهيمنة في نظريات العلوم السياسية

المطلب الثاني: مفهوم النظام الدولي

الفرع الأول:النظام الدولي ومراحل تطوره

الفرع الثاني: من صدام الحضارات إلى حوار الحضارات

المبحث الثاني: تعزيز دور الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي

المطلب الأول: نهج الولايات المتحدة الأمريكية تجاه النظام الدولي

الفرع الأول: النظام الدولي في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي

الفرع الثاني:مصالح أمريكا ونهجها تجاه النظام الدولي

المطلب الثاني: مقومات القوة الامريكية

الفرع الأول: أشكال مقومات القوة الامريكية

الفرع الثاني: أثر المقومات الامريكية في النظام الدولي

الفصل الثالث: النظام الدولي بين أمريكا والدول الأخرى

المبحث الأول: تأثير توزيع القوة على تحولات النظام الدولي الجديد

المطلب الأول:القوى الفاعلة في بنية النظام الدولي

الفرع الأول: بداية الدور الأمريكي المؤثر في النظام الدولي

الفرع الثاني: تراجع الدور الأمريكي المؤثر في النظام الدولي

المطلب الثاني: تأثير الدور المتصاعد لبعض القوى على توازنات القوة

الفرع الأول: الدور الصيني المتصاعد في النظام الدولي

الفرع الثاني: تصاعد الدور الروسي في النظام الدولي

المبحث الثاني:هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم

المطلب الأول: أثر سياسة رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية على الهيمنة

الفرع الأول: هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية بين بوش وأوباما

الفرع الثاني:هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية بين ترامب وبايدن

المطلب الثاني: مستقبل النظام الدولي

الفرع الأول: التهديدات التي تواجه النظام الدولي اليوم

الفرع الثاني:النظام الدولي ما بعد كورونا

المراجع

1) أحمد ، سيد أبو ضيف ، الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظام العالمي الجديد، القاهرة، بحث مقدم إلى اللجنة الدائمة للعلوم السياسية، 2000.

2) أبو خزام ، إبراهيم (2009). الحروب وتوازن القوى؛ دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقاتها الجدلية بالحرب والسلام، الطبعة الثانية، دار الكتب الجديدة المتحدة، بيروت.

3) برايار ، فيليب .(2009). العلاقات الدولية، ترجمة: حنان فوزي حمدان، مكتبة هلال، بيروت،.

4) بركات ، نظام .(2004). تداعيات أحداث سبتمبر على النظام الدولي، بدون دار نشر،

5) بريجنسكي ، زبغنيو.(1999) السياسة الخارجية الامريكية :تحديات القيادة في القرن الحادي والعشرين، مجلة شؤون الاوسط، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد((78-79). ص92

6) بزارة، عمر.(2021). صدام الحضارات أم حوار الحضارات دراسة مقارنة في جدلية الفكر الغربي والفكر الإسلامي . الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية. المجلد13. العدد2. الجزائر. ص246

7) توفلر ، ألفن ، (1990). حضارة الموجة الثالثة، ترجمة :عصام الشيخ قاسم، ط ١، طرابلس، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان. ص103حتى105

8) ثرو، ليستر.(1995). المتناطحون :المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان واوروبا وامريكا، ترجمة:د .محمد فريد، ط ١، ابوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. ص149

9) الحافي ، محمد يوسف .(2014). الهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة ومستقبل الصراع الدولي (دراسة في فلسفة السياسة)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014.

10) حسين ، عدنان السيد .(1994). العلاقات الدولية :الحرب والسلم ومفاهيم اساسية، ط ١، بيروت، بدون طبعة، ، ص 78–7مراجع9

11) حمدان ، ليلى .(2018). الولايات المتحدة والنظام الدولي، صحيفة تبيان، تركيا،.

12) الحمش ، منير .(1998). العولمة..ليست الخيار الوحيد، ط ١، دمشق، الاهالي للطباعة والنشر والتوزيع،، ص ٦١

13) خليل، مروة.(2020). مفهوم الهيمنة في نظريات العلاقات الدولية. كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية. جامعة الاسكندرية. مصر. ص76

14) دويدار ، حنان.(1997). الولايات المتحدة الامريكية والمؤسسات المالية الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٧ ، ص120.

15) ساتيك ، نيروز غانم .(2013). أحمد قاسم حسين، التغيرات في بنية النظام الدولي وانعكاساتها على الثورات العربية، مجلة سياسات عربية، العدد 3، يوليو 2013.

16) السعدون ، حميد حمد .(2001). فوضوية النظام العالمي الجديد وأثاره على النظام الإقليمي العربي، دار الطليعة العربية، الأردن.

17) شدود ، ماجد محمد .(2000). العلاقات السياسية الدولية، منشورات جامعة دمشق، المعهد العالي للعلوم السياسية، الطبعة الثالثة، ص101

18) شلبي ، السيد أمين .(2008). نظرات في العلاقات الدولية، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.

19) عبد الحي ، وليد .(1996). المكانة المستقبلية للولايات المتحدة على سلم القوى الدولي، السياسة الدولية، العدد 126، أكتوبر 1996.

20) عبد الفتاح ، بشـــير .(2015). تجديد الهيمنة الامريكية بين القوة الخشـــنة والقوة الناعمة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2015.

21) عبدالله ، عبد الخالق.(1996). النظام العالمي الجديد ..الحقائق والاوهام، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢. ص42

22) عبدالله.، اسماعيل صبري. (1997). الكوكبة :الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الامبريالية، مجلة الطريق، بيروت، العدد الرابع، ص56

23) علي ، حسن الحاج .(1995). السياسة الخارجية الامريكية:اجندة ما بعد الحرب الباردة، مجلة دراسات استراتيجية، الخرطوم، مركز .الدراسات الاستراتيجية، العدد 4 ، ص ٦٠

24) علي، سليم ساطع.(بدون تاريخ). مقومات القوة الأمريكية وأثرها في النظام الدولي. مجلة دراسات دولية. العدد42. جامعة بغداد. ص160- 161

25) عيسى ، محمد عبد الشفيع ،(2008). المواقع الراهنة للقوى في النظام الاقتصادي العالمي .. قراءة في التقارير الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١. ص56

26) الغريب، فنسان .(2008). مأزق الامبراطورية الامريكية، ط ١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، ص ٢٥١

27) فهمي ، عبد القادر .(2009). الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية؛ دراسة في الأفكار والعقائد ووسائل البناء الامبراطوري، الشروق للنشر والتوزيع، عمان.

28) فوكوياما ، فرانسيس .(2021). نهاية الهيمنة الأمريكية، دراسة منشورة، مجلة ذا إيكونومست،

29) فرج ، أنور .(2007). نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، العراق، 2007.

30) فريدمان ، جورج .(2016). الإمبراطورية والجمهورية في عالم متغير، ترجمة: أحمد محمود، الدار المصرية اللبنانية، بيروت،.

31) لوفابفر ، مكسيم.(2006). السياسة الخارجية الأمريكية، تعريب :حسين حيدر، الطبعة الاولى، بيروت، دار عويدات للنشر والطباعة، ص114

32) ناي ، جوزيف س..(1997). المنازعات الدولية :مقدمة للنظرية والتاريخ، ترجمة د .احمد امين الجمل ومجدي كامل، القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافات العالمية. ص 276–277

33) مارتين، هانز بيتر – شومان ، هارالد .(1998). فخ العولمة :الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة: عدنان عباس علي. مراجعة: رمزي زكي، الكويت، سلسلة عالم المعرفة. ص140

34) مازار ، مايكل جيه. وآخرون.(2016) فهم النظام الدولي الحالي. مؤسسة RAND سانتا مونيكا، كاليفورنيا. ص54

35) مجيد ، إياد عبد الكريم.(2008) السياسة الخارجية الأمريكية تجاه غرب أفريقيا بعد الحرب الباردة "نيجيريا إنموذجاً .أطروحة دكتوراه، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ، ص 107

36) مرزوق ، نبيل.(1997). حول العولمة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجلة الطريق، بيروت، العدد الرابع، ص79

37) نيكسون ، ريتشارد.(1995). ما وراء السلام، ترجمة : مالك فاضل، ط ١، عمان، الاهلية للنشر والتوزيع، ص ٤١

38) يحيى قاعود.(2017). الهيمنة الأمريكية وتحولات النظام السياسي الدولي، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، الجزائر، 2017.

المراجع الأجنبية:

1) Ayubi , Nazih N. (1995). , Over-stating the Arab State, London, I.B. Tauris, ,p.6

2) Betts, Richard K.(2011), "Institutional Imperialism," National Interest, No. 113, . p. 85

3) Carin, Barry, Richard Higgott, Jan Aart Scholte, Gordon Smith, and Diane Stone.(2006). "Global Governance: Looking Ahead, 2006–2010," Global Governance, Vol. 12, No. 1, , pp. 1–6.

4) Comor, Edward.(2016). Hegemony, The International Encyclopedia of Political Communication, First Edition, p. 1

5) Dirzauskaite , Goda and Nicola Cristinal Ilinca, Understanding Hegemony in International Relations Theories, Alborg University,p. 29

6) Elrod, Richard B.(1976). , "The Concert of Europe: A Fresh Look at an International System," World Politics, Vol. 28, No. 2, , pp. 159–174

7) Haugaard, Mark, and Lentner, Howard H.,(2006). Hegemony and Power, New York, Lexington. pp. 24-26

8) Ikenberry , John.(2018). The End of Liberal International Order? International Affairs, Vol. 94, No.1, p. 43.

9) Keaney, Michael(2013). Globalization, Hegemony and Perspective Political Studies Review, Vol.13 p. 66.

10) Kissinger, Henry.(2014). World Order, New York: Penguin,.. p. 1

11) Mearsheimer, John J. (c.) .(2014). Anarchy and the Struggle for Power, The Tragedy of Great Power Politics, in: Colin Elman and Michael A. Jensen, Realism Reader, Routledge, London,p. 102.

12) Ozcelik, Sezai.(2005). Neorealist and Neo-Gramscian Hegemony in International Relations and Conflict Resolution During 1990s, Ekonomic ve Sosyal Arastimalar Derigis,. P.89

13) Scott, Len.(1997). International History 1945-1990, in: John Baylis and Steve Smith, The Globalization of World Politics, Oxford University Press. P. 74

14) Yazid, Mohamed(2015). The Theory of Hegemonic Stability: Hegemonic Power and International Political Economic Stability, Global Journal of Political Science and Administration, Vol.3, No.6, p. 76